البحث رقم (٢)

إعلال الحديث بعدم السماع

لمرويات الحافظ عبد الرحيم بن سليمان الكناني

في السنن الأربعة دراسة نقدية حديثية

الأستاذ المساعد الدكتور

مازن مزهر إبراهيم

كلية العلوم الإسلامية

جامعة الأنبار

الطالب

حسين رسمي صبري

كلية العلوم الإسلامية

الدراسات العليا

أ.م.د. مازن مزهر إبراهيم
والطالب حسين رسمي صبري

تكلمت في هذا البحث عن سيرة الحافظ عبد الرحيم بن سليمان الكناني، وعن مروياته المعلة بالانقطاع، في السنن الأربعة، وسبق ذلك دراسة نظرية بالتعريف بالانقطاع، وبعض مسائله، وكانت دراستي لهذه المرويات، دراسة نقدية حديثة، مع استيفاء بالمتابعات التامة، والقاصرة.

THE HADEETH IS CHARACTERIZED BY A LACK OF LISTENING TO THE NARRATIONS OF AL-HAAFIZ 'ABD AL-RAHIM IBN SULAIMAN AL-KANANI IN THE FOUR SUNNAHS

Written by:
Ass. Prof. Dr. Mazen M. Ebraheem
Mr. Hussain R. Sabri

Summary

I have spoken in this section of the biography of Hafiz (Abdul Rahim bin Suleiman Alknani) and the Meruitha Maalp interruption in the four years and previously a theoretical study of the definition of interruption and some of his questions and my study of these Almruoyat critical study modern with complete follow-up and incomplete

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وسيد الأولين والآخرين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين... أما بعد:

فإنَّ أولى ما صرفت فيه نفائس الأيَّام، وأعلى ما خُصَّ بمزيد الاهتمام، الاشتغال بالعلوم الشرعية المتلقاة عن خير البريَّة، ولا يرتاب عاقلٌ في أنَّ مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيِّه المُصطفى ﷺ، وأنَّ باقي العلوم إمَّا آلات لفهمهما وهي الضَّالة المطلوبة، أو أجنبية عنهما وهي الضَّارة المغلوبة(١).

هذا، وإنَّ علم الحديث خطير وقعه، كثير نفعه، عليه مدار أكثر الأحكام، وبه يعرف الحلال والحرام، ولأهله اصطلاح لابد للطالب من فهمه، وقواعد وشروط لا بد له من معرفتها.

ومن تلكم الأمور مسألة تختص بالرواة ومروياتهم في نقل الأحاديث، وهي مسألة عدم السماع، فالسماع من شروط صحة الحديث عند المحدثين، فأحببنا أن نعرِّج في هذا البحث على هذه الجزئية الحديثية، بأنْ نكْتب فيها دراسة نظرية عامة، ونردفها بدراسة تطبيقية في علل الحديث؛ لذا كان اسم هذا البحث **(إعلال الحديث بعدم السماع لمرويات عبد الرحيم بن سليمان الكناني، في السنن الأربعة . دراسة نقدية حديثية).**

وكان لاختيارنا هذا الموضوع أسبابٌ، منها:

أنَّه يتعلق بالسنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، وأنَّ إعلال الحديث بعدم السماع من الأمور المهمة جداً كما سيأتي.

---

(١) مقتبس من مقدمة فتح الباري؛ لابن حجر ٣/١.

وأنَّ عدم السماع له أثرٌ كبير في علل الحديث، وأنَّه القضايا الهامة في النقد الحديثي؛ لما يترتَّب عليها من أحكام تتعلق بالرواة والمرويات، وقد تباينت فيها طرائق المحدثين.

بيان حال مرويات عبد الرحيم بن سليمان والوقوف على حاله، وأنه يعالج مشكلة قائمة في بعض الروايات الصحيحة المعلَّة بعدم السماع، وكذلك الإسهام في إبراز الجهود التي بذلها العلماء في بيان علل الأحاديث.

وقد رأينا أن نقسم البحث على قسمين، القسم النظري والقسم التطبيقي، ورسمها على ما يأتي:

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

المقدمة: تتضمن أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والمنهج المتبع في الدراسة، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

وأما المنهج الذي سرنا عليه، فيمكن إجماله بما يأتي:

١. رتبنا أحاديث الدراسة على الأقدم وفاةً من أصحاب السنن الأربعة.
٢. بينا فيه أوجه الاختلاف في سند الحديث المراد دراسته، والمتعلق بالراوي عبد الرحيم.
٣. قمنا بتخريج أوجه الاختلاف في الحديث المراد دراسته، والمتعلق بالراوي عبد الرحيم.
٤. قمنا بدراسة هذه الأوجه دراسة نقدية من خلال ترجمة الرواة من كتب الجرح والتعديل، وبيان حالهم جرحًا وتعديلًا.
٥. بينا الراجح من تلك الأوجه الواردة في كل حديث، على حسب حال رواتها، قوة وضعفًا، أو كثرةً وقلةً، إلى غير ذلك من قرائن الترجيح عند أهل العلم.

٦. خرَّجت الأحاديث بأوجههِا المختلفة على حسب الأصول العلمية من مصادرها المطبوعة.

الدراسات السابقة:

لم نطلع على دراسة مستقلة في هذه الجزئية الخاصة ولهذه المرويات تحديدًا، وإنما كان الكلام عليها ضمن موضوعات كتب الاصطلاح والعلل، اللهم إلا ما يوجد على الشبكة العنكبوتية من مقالات مختصرة في ذلك.

وأما خطة البحث التي اعتمدناها فقد اشتملت على مبحثين وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: سيرة الحافظ عبد الرحيم بن سليمان الكناني

المطلب الأول: سيرة الحافظ عبد الرحيم بن سليمان الكناني.

المطلب الثاني: دراسة نظرية لمفهوم أعلال الحديث بـ(عدم السماع).

المبحث الثاني: مرويات عبد الرحيم بن سليمان في السنن الأربعة، وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: رفع اليدين قبل تكبيرة الأحرام.

المطلب الثاني: ثواب من فطر صائما بمثل أجرهِ.

المطلب الثالث: عيوب الأضحية وما يصح منها.

المطلب الرابع: الكراهية في أكل المصبورة.

أخيراً، فهذا بحث: **(إعلال الحديث بعدم السماع لمرويات عبد الرحيم بن سليمان الكناني، في السنن الأربعة ـ دراسة نقدية حديثية)** نهديه إلى عشّاق السنة النبوية وعلومها، لهم غنمه وعلينا غرمه. فما كان فيه من توفيق فمن الله وحده، وما كان فيه من خلل أو تقصير أو نسيان فمنا ومن الشيطان. هذا والله أعلم، وصلَّى الله على سيدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

المبحث الأول:

سيرة الحافظ عبد الرحيم بن سليمان الكناني

المطلب الأول:

سيرة الحافظ عبد الرحيم بن سليمان الكناني الذاتية، والعلمية

وفيه مسائل:

- **الأولى: اسمه، ونسبه، وكنيته:** هو عَبْد الرحيم بْن سُلَيْمَان، الكِنَانِي، الرَّازيُّ، أَبُو عَلِيٍّ المروَزي[(١)].
- **الثانية: ولادته:** لم يذكر أهل التراجم شيئًا عن ولادته.
- **الثالثة: نشأته، ورحلاته وطلبه العلم:** من الضروري البحث في موضوع نشأة علماء الحديث للدلالة على نشأتهم الدينية وتفقههم في بيوت العلم، والقرآن، والحديث، وفي مجال دراستنا للحافظ عبد الرحيم فقد أثبتت المصادر عن مكان نشأته وهي في الكوفة التي اشتهرت بكثرة المجالس العلمية فيها، ومشاهير العلماء الذين تزودوا بالعلم منها[(٢)]، ونظرنا إلى نسبه فجدنا أن الحافظ عبد الرحيم بن سليمان أصله شامي، وارتحل إلى الكوفة ونشأ بها وسمع الحديث من شيوخ الكوفة ومن نزل بالكوفة، قال وكيع بن الجراح:(كان عبد الرحيم بن سليمان وحفص بن غياث يطلبان العلم معًا)[(٣)].
- **الرابعة: شيوخه:** له شيوخ كثر، منهم:

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ١٠٢/٦، (١٨٣٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٣٩/٥، (١٦٠٢)، والثقات لابن حبان: ١٣٤/٧ (٩٣٣٨)، وذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم للدارقطني: ٢٣٨/١، (٦٧٦)، والهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد للكلاباذي: ٤٨٨/٢ (٧٤٨)، وتسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما للحاكم: ١٧٥/١ (١٠٧١).

(٢) ينظر: الطبقات الكبير لابن سعد: ٥١٥/٨.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٣٩/٥.

١. إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ السَّبِيعِيُّ، أَبُو يُوسُفَ الْكُوفِيُّ(١).

٢. الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُرْوَةَ النَّخَعِيُّ، أَبُو عُرْوَةَ الْكُوفِيُّ(٢).

٣. دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْد القيشري، أَبُو مُحَمَّد البَصْرِيّ(٣).

٤. حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ القصاب، أَبُو عَبد اللَّهِ الكوفي(٤).

٥. زَكَرِيَّا بْن خَالِد بْن مَيْمُون بْن فَيْرُوز، الْهَمْدَانِيّ، أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيّ(٥).

- **الخامسة: تلاميذه:** تتلمذ على يد الإمام الحافظ عبد الرحيم بن سليمان خلق كثير منهم:

١. أَحْمَد بْن حُمَيْد الطُّرَيْثِيثِيّ، أَبُو الْحَسَن القرشي الكُوفيُّ(٦).

٢. الْحَسَن بن شجاع البلخي، أَبُو عَلِيّ الحافظ، الرحال(٧) .

٣. عُثْمَان بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم العبسي، مولاهم، أَبُو الْحَسَنِ الكوفي(٨).

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٣١/٢، (١٢٥٨)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٥١٥/٢، (٤٠٢)، وتهذيب التهذيب: ٢٦١/١، (٤٩٦).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير: ٢٩٧/٢ (٢٥٢٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٣/٣ (٩٦)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٩٩/٦ (١٢٤٢).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير: ٢٣١/٣ (٧٨٠)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤١١/٣ (١٨٨١)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٦١/٨.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٠٦/٣ (٤٩١)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٨٦/٥ (١٠٩٥)، وتهذيب التهذيب: ١٨٨/٢ (٣٤٥).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير: ٤٢١/٣ (١٣٩٦)، والجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٥٩٤/٣ (٢٦٨٥)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٥٩/٩ (١٩٩٢).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٤٦/٢ (٣١)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٩٨/١ (٢٩)، وتاريخ الإسلام: ٢٦٠/٥ (٨) .

(٧) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٧٢/٦ (١٢٣٦)، وتهذيب التهذيب: ٢٨٢/٢ (٥١٤).

(٨) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ١٦٧/١٣ (٦٠٠٧)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٧٨/١٩ (٣٨٥٧)، وتهذيب التهذيب: ١٤٩/٧ (٢٩٩).

٤. عَبد اللهِ بن مُحَمَّد بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْسِيّ، أبو بَكْرِ بْنُ أَبي شَيْبَة الْكُوفِيُّ[١].

٥. عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان القرشي الأموي، أبو عبد الرحمن الكوفي[٢].

- **السادسة: أقوال العلماء فيه:**

قال ابن معين: (ثقة)[٣]، وقال علي ابن المديني: (لا بأس به)[٤]، وقال عثمان بن أبي شيبة: (ثقة صدوق ليس بحجة)[٥]، وقال العجلي: (ثقة)[٦]، وقال أبو داود: (ثقة)[٧]، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث، وكان عنده مصنفات، وقد صنف الكتب)[٨]، وقال النسائي: (ليس به بأس)[٩]، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[١٠]، وذكره ابن

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٦٠/٥ (٧٣٧)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٤/١٦ (٣٥٢٦)، وتهذيب التهذيب: ١٣٦/١ (٢٤٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١١٠/٥ (٥٠٥)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٤٥/١٥ (٣٤٤٤)، وتهذيب التهذيب: ٣٣٢/٥ (٥٦٨).

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ٢٧٢/٣.

(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٦١/٨.

(٥) قال محمد بن خلف بن سلامة (هذه العبارة قد تطلق على الراوي الثقة فيكون فيها معنى التوكيد لتوثيقه؛ وقد يطلقها الناقد على من يتردد فيه بين مرتبتي الثقة والصدوق، أو الذي يكون أحياناً ثقة وأحياناً أخرى صدوقاً؛ ولعل التوسط في أمرها هو الأقرب ، فيكون معناها كمعنى (ثقة)، إلا إذا قامت قرينة تقود إلى الأخذ بمعنى أعلى أو أدنى فيصار حينئذ إليها، وقول ابن أبي شيبة "ليس بحجة" أي أن في ضبطه شيء). ينظر: الثقات؛ لابن شاهين: ١٦٧/١، ولسان المحدثين: ٢٢/٣.

(٦) الثقات للعجلي: ٩٣/٢.

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب: ٣٠٦/٦.

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٣٩/٥.

(٩) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٦/١٨.

(١٠) الثقات؛ لابن حبان: ٤١٢/٨.

شاهين في كتاب "الثقات"[١]، وقال الذهبي: (ثقة حافظ مصنف، ومرةً: أحد الأثبات)[٢]، وقال ابن حجر: (ثقة له تصانيف)[٣].

● **السابعة: مصنفاته:** الإمام عبد الرحيم بن سليمان حافظ مصنف ، صنف الكثير، ذكرها أبو حاتم الرازي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]، ولكن من خلال تتبعي لكتب التراجم والطبقات وغيرها من الكتب، لم أعثر على أسماء تلك المصنفات التي ذكرها العلماء لعبد الرحيم، ولعلها من المصنفات المفقودة، التي حرمنا منها، كما حرمنا من مصنفات كثيرة لعلماء أجلاء، أو أنها من المخطوطات التي لم تحقق.

المطلب الثاني:

دراسة نظرية لمفهوم أعلال الحديث بـ«عدم السماع»

من المعلوم عند أهل الحديث أهمية تصريح الراوي بالسماع، ولاسيما إذا كان مدلساً؛ لكي نأمن من تدليسه بانتفاء شبهة التدليس، والأمر يعود في ذلك كله إلى النظر في الأسانيد والرجال، والاعتبار والقرائن، وهذا لا ينضبط بضابط مطلق.

ولمعرفة السماع من عدمه ينبغي أن نجمع طرق الحديث، فإذا جمعناها نبحث هل الراوي الذي روى بالعنعنة، قد صرَّح بالتحديث في موطن آخر، فإن صرَّح وكان التصريح صحيحًا قُبل ذلك منه، وإن لم يصرح، ينظر هل نص الأئمة على سماعه، أو هل نصوا على عدم سماعة، فلا بدَّ من معرفة ذلك حتى وإن وقع التصريح بالتحديث،

---

(١) الثقات لابن شاهين: ١٦٧/١.

(٢) الكاشف:٦٥٠/١، وتذكرة الحفاظ: ٢١٣/١.

(٣) تقريب التهذيب: ٣٥٤/١.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٣٩/٥.

(٥) ينظر: الكاشف:٦٥٠/١.

(٦) ينظر: تقريب التهذيب: ٣٥٤/١.

فقد يكون التصريح خطأ، إذْ قد يكون الحديث معروفاً من رواية راوٍ معروف بالتدليس، وقد رواه بالعنعنة، فإنَّ هذا يقتضي التوقف في روايته، وعدم الاحتجاج بها حتى يصرح بالسماع، لا سيما إذا كان الراوي يدلس تدليس تسوية [١].

وهذا واضح بيّنٌ، ولكن الإشكال أنَّ بعض الضعفاء أو الثقات ممَّن لم يحفظ الإسناد على وجهه، فيذكر في الإسناد لفظ السماع بين ذاك المدلِّس وشيخه فيوهم التصريح بالتحديث.

فيجيء بعض الباحثين، فيعتمد على هذه الرواية، لإثبات سماع هذا المدلِّس لهذا الحديث من ذاك الشيخ، ويدفع عنه بمقتضاها شبهة تدليسه لحديثه هذا.

ولكن ذلك لا يقبل؛ لأنَّ لفظ السماع لم يذكر إلا في هذه الرواية التي تفرد بها ذاك الضعيف، –أو الثقة على سبيل الخطأ– فهو متفرد بتلك الزيادة، أعني بالزيادة: لفظ السماع؛ وذلك لأمور:

الأول: لأنَّ زيادة التصريح بالسماع ضعيفة؛ لتفرد ذلك الضعيف بها، فمن يثبت بمقتضاها السماع ويدفع التدليس، فهو بذلك يحتج بالضعيف.

الثاني: أنَّ ذكر السماع في هذا الموضع، مما زاده بعض الرواة الثقات خطأ ووهماً، فيكون ذلك لفظ السماع حينئذ شاذاً غير محفوظ، ويكون المحفوظ عدم ذكره.

ولأئمة الحديث في إدراك ذلك طرق متعددة، لا يدركها إلا نقاد الحديث وجهابذته، كمخالفة الأوثق، أو الأكثر عدداً.

وليس هذا من باب الاستشهاد حتى يتسامح في إسناده، بل من باب الاحتجاج؛

---

(١) ينظر: النكت؛ لابن حجر:٦٢١/٢. تدليس التسوية: (هو أن يجيء الراوي إلى حديث قد سمعه من شيخ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر عن آخر، فيسقط الواسطة محتملة، فيصير الإسناد عالياً، وهو في الحقيقة نازل).

لأنَّ لفظ السماع لم يجئ إلا في تلك الرواية التي جاء بها ذاك الضعيف.

وأئمة الحديث –عليهم رحمة الله– عندما يريدون أن يتحققوا من سماع راو من شيخه في حديث معين؛ ينظرون هل صرح ذلك الراوي بالسماع من ذاك الشيخ في هذا الحديث؛ أم لا؟

فإن وجدوا تصريحاً بالسماع منه، لم يعتدوا به، إلا بعد التحقق بصحة الإسناد إلى هذا الراوي الذي يريدون التحقق من سماعه لهذا الحديث من شيخه.

وهذا شرط واضح لا خفاء فيه، ولا تخفى ضرورته وأهميته؛ فإن الإسناد الضعيف لا تقوم به الحجة لإثبات الرواية، فكيف بإثبات السماع، الذي هو أخص من مجرد الرواية؟!

وبهذا؛ يظهر أنَّ الأئمة –عليهم رحمة الله– وإن اختلفوا في إثبات سماعه ونفيه، إلا أنَّ المثبت منهم والنافي، إنما يعتمد في إثبات السماع أو نفيه، على صحة الإسناد أو عدمه[١].

(١) ينظر: تهذيب التهذيب؛ ٤٥٠/٩، والإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: ٣٩٥– ٤٠٥، ومنهج المتقدمين في التدليس؛ لناصر بن حمد الفهد: ١٠٦.

المبحث الثاني:

مرويات الحافظ عبد الرحيم بن سليمان المعلة بعدم السماع في السنن الأربعة

المطلب الأول:

رفع اليدين قبل تكبيرة الأحرام

• قَالَ الإِمَام أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا **عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ**، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَبْصَرَ «النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى كَانَتَا بِحِيَالِ مَنْكِبَيْهِ وَحَاذَى بِإِبْهَامَيْهِ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ»

• **تخريج الحديث**: أخرجه: الإمام أبو داود[١].

• **تراجم الرواة:**

١. عُثْمَان بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم العبسي، مولاهم، أَبُو الْحَسَنِ الكوفي[٢].

قال محمد بن عبدالله بن نمير: (سبحان الله! ومثله يسأل عنه؟! إنما يسأل هو عنا)[٣]، وقال العجلي: (ثقة)[٤]، وقال أبو حاتم: (صدوق)[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، قال ابن حجر: (ثقة حافظ شهير وله أوهام)[٧].

---

(١) سنن أبي داود: أبواب تفريع استفتاح الصلاة: باب رفع اليدين في الصلاة: ١٩٢/١ (٧٢٤).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: ١٦٧/١٣ (٦٠٠٧)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٧٨/١٩ (٣٨٥٧)، وتهذيب التهذيب: ١٤٩/٧ (٢٩٩).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٨٢/١٩.

(٤) الثقات للعجلي: ١٣٠/٢.

(٥) الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم: ١٦٧/٦.

(٦) الثقات؛ لابن حبان: ٤٥٤/٨.

(٧) تقريب التهذيب: ٣٨٦/١.

٢. عَبْدِ الرَّحْيم بن سُلَيْمان الْكِنَانِيُّ[١].

٣. الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُرْوَةَ النَّخَعِيُّ، أَبُو عُرْوَةَ الْكُوفِيُّ[٢].

قال ابن معين[٣]، والعجلي[٤]، وأبو حاتم (ثقة)[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

وقال الذهبي: (ثقة)[٧]، وقال ابن حجر: (ثقة فاضل)[٨].

٤. عَبْد الجبّار بْن وَائِلِ بْن حُجْر الْحَضْرَمِيِّ، أَبُو مُحَمَّد الْكُوفِيّ[٩].

قال ابن سعد: (ثقة قليل الحديث)[١٠]، وقال ابن معين: (لَا بَأْس بِهِ، ومرة: ثَبت وَلم يسمع من أَبِيه شَيْئا إِنَّمَا كَانَ يحدث عَن أهل بَيته عَن أَبِيه)[١١]، وقال البخاري: (عبد الجبار لم يسمع من أبيه ، ولد بعد موت أبيه)[١٢]، وقال أبو حاتم: (روى عن أبيه

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير: ٢٩٧/٢ (٢٥٢٨)، الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٢٣/٣ (٩٦)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٩٩/٦ (١٢٤٢).

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدارمي: ٩٣/١.

(٤) الثقات للعجلي: ٢٩٦/١.

(٥) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٢٣/٣.

(٦) الثقات لابن حبان: ١٦٠/٦.

(٧) الكاشف: ٣٢٧/١.

(٨) تقريب التهذيب: ١٦٢/١.

(٩) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٣٠/٦ (١٦٠)، والثقات؛ لابن حبان: ١٣٥/٧ (٩٣٤١)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٩٣/١٦ (٣٦٩٧).

(١٠) الطبقات الكبرى؛ لابن سعد: ٣١٠/٦.

(١١) تاريخ ابن معين؛ برواية الدارمي: ١٣٧/١، ورواية الدوري: ١١/٣.

(١٢) العلل الكبير؛ للترمذي: ٢٣٥/١.

مرسل، ولم يسمع منه)[١]، قال ابن حبان: (وَمن زعم أَنَّهُ سمع أَبَاهُ فقد وهم)[٢]، وقال ابن حجر: (ثقة لكنه أرسل عن أبيه)[٣].

٥. **الصحابي** وائِلُ بْنُ حُجْرِ بْنُ ربيعة بْن وائل، أَبُو هُنَيْد الْحَضْرَمِيُّ ﷺ[٤].

• **دراسة طرق الحديث**: اخُتلِفَ على عبد الجبار في حديثه عن أبيه على عدة وجوه.

الأول: رواه: **عبد الرحيم بن سليمان**، عن الحسن بن عبيد الله النخعي، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه[٥].

بيان الإعلال بعدم السماع: نص ابن معين[٦]، والبخاري[٧]، وأبو حاتم[٨]، والترمذي[٩]، والنسائي[١٠]، وابن حبان[١١]، وغيرهما على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه بل زاد على ذلك البخاري[١٢]، وابن حبان[١٣]، على أن عبد الجبار ولد بعد موت

---

(١) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٣٠/٦.

(٢) الثقات؛ لابن حبان: ١٣٥/٧.

(٣) تقريب التهذيب: ٣٣٢/١.

(٤) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٥٦٢/٤ (٢٧٣٦)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة: ٤٠٥/٥ (٥٤٤٣)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤١٩/٣٠ (٦٦٧٤).

(٥) أخرجه أبي داود في سننه: ١٩٢/١ (٧٢٤)، والبيهقي في الكبرى: ٣٨/٢ (٢٣٠٦).

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدارمي: ١٣٧/١، ورواية الدوري: ١١/٣.

(٧) ينظر: العلل الكبير للترمذي: ٢٣٥/١.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٠/٦.

(٩) جامع الترمذي: أبواب الحدود، باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا، ١٠٨/٣ (١٤٥٤).

(١٠) سنن النسائي: كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة، ١٠٤/٣ (١٤٠٤).

(١١) الثقات لابن حبان: ١٣٥/٧.

(١٢) ينظر: العلل الكبير للترمذي: ٢٣٥/١.

(١٣) الثقات لابن حبان: ٢٠٩/٥.

أبيه فحديثه منقطع[١].

الثاني: رواه خلاد بن يحيى، عن فطر بن خليفة، عن عبد الجبار الحضرمي قال: سمعت أبي[٢].

ورواه: وكيع بن الجراح[٣]، وعبد الله بن داود[٤]، ومحمد بن بشر[٥]، ثلاثتهم عن فطر، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه.

قال النسائي: (عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه، والحديث في نفسه صحيح)[٦]. قال ابن التركماني: (حديث منقطع)[٧]، قال ابن الملقن: (حديث منقطع وعبد الجبار لم يسمع من أبيه)[٨]، وقال العراقي: (إسناده ضعيف)[٩]، وأشار محمد بن إبراهيم المُناوي على انقطاعه[١٠].

- فطريق خلاد بن يحيى يبين أن عبد الجبار قد صرح بالسماع من أبيه.

---

(١) ينظر: التقريب والتيسير؛ للنووي: ٣٥/١، شرح التبصرة والتذكرة؛ للعراقي١١٦/١. المنقطع: (ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه).

(٢) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة: ١٨١/٣.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده: ١٤١/٣١ (١٨٨٤٩).

(٤) أخرجه أبي داود في سننه: ١٩٧/١ (٧٣٧).

(٥) أخرجه النسائي في الصغرى:١٢٣/٢ (٨٨٢).

(٦) السنن الكبرى: كتاب المساجد: موضع الإبهامين عند الرفع: ٤٥٩/١ (٩٥٨).

(٧) الجوهر النقي للتركماني: ٢٤/٢.

(٨) البدر المنير لابن الملقن: ٤٦٢/٣.

(٩) تخريج أحاديث الإحياء للعراقي: ١٨١/١.

(١٠) كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح للمناوي: ٣٣٨/١.

قال: محمد بن عبد الله بن نمير عن الخلاد: (صدوق إلا أن في حديثه غلطا قليلا)[١].

ومن قول ابن نمير بين لنا أن خلادًا قد أخطأ في هذا الحديث لمخالفة جمع من الرواة وهم: وكيع بن الجراح، وعبد الله بن داود، ومحمد بن بشر، الذين رووا الحديث ولم يبين له تصريحًا بالسماع من أبيه.

الثالث: رواه: عبد الرحمن المسعودي قال: سمعت عبد الجبار بن وائل قال: حدثني أهل بيتي، عن أبي[٢].

- ففي هذا الطريق بين أن عبد الجبار حدث عن أهل بيته عن أبيه، وهذا ما أشار إليه الإمام ابن معين على أن الواسطة بينه وبين أبيه في هذا الطريق هي رواية أهل بيته[٣].

الرابع: محمد بن جحادة، حدثني عبد الجبار بن وائل، عن علقمة بن وائل، ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر[٤].

هذا الطريق صححه مسلم، وابن خزيمة[٥]، وقال الحسن بن إبراهيم الجورقاني: (حديث صحيح)[٦]، وأشار البيهقي على أنها أثبت الروايات[٧]، ورجح المزي هذا الطريق[٨].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٦٨/٣.

(٢) أخرجه أبي داود في سننه: ١٩٣/١ (٧٢٥)، والبيهقي في الكبرى: ٤٠/٢ (٢٣١١).

(٣) تاريخ ابن معين؛ برواية الدوري: ١١/٣.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: ٣٠١/١ (٤٠١)، وأبي داود في سننه: ١٩٢/١ (٧٢٣)، وأحمد في مسنده: ١٥٧/٣١ (١٨٨٦٦).

(٥) صحيح ابن خزيمة: ٥٥/٢ (٩٠٥).

(٦) ينظر: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: ٢٤/٢.

(٧) أخرجه البيهقي في الكبرى: ٣٨/٢ (٢٣٠٦).

(٨) ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: ٥/٩.

• **الخلاصة:** قد وردت طرق عديدة لهذا الحديث عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه.

فمرةً يروي عن أبيه مباشرةً بصيغة العنعنة، والتي وصفها ابن حبان بالتدليس(١).

ومرةً: يصرح بالسماع من أبيه، والذي أخطأ فيه الخلاد بمخالفة جمع من الرواة.

وأخرى: يذكر الواسطة بينه وبين أبيه، هي: أهل بيته، والتي من خلالها عرفنا أن هناك واسطة، وكما أشار إليه ابن معين، أنه يحدث عن أهل بيته(٢)، ولكن لم نعرف أهل بيته لأنهم مبهمون، ومن طريق آخر هناك واسطة والتي رجُحت على بقية طرق هذا الحديث، والواسطة التي وردت هي من طريق محمد بن جحادة، قال: (حدثني عبد الجبار بن وائل، عن علقمة بن وائل، ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر ﷺ)(٣)، ومما يرجح ذلك الطريق والتي صرحت بالواسطة بينه وبين أبيه وهيه أخيه علقمة كونها:

أولاً: وردت في صحيح مسلم والتي تلقت الأمة أحاديثه بالقبول.

والثاني: لكثرة المتابعات، لرواية عبد الجبار عن علقمة ومولى لهم حدثاه، عن أبيه وائل بن حجر.

---

(١) ينظر: مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: ٢٥٨/١.

(٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ١١/٣.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: ٣٠١/١ (٤٠١)، وأبي داود في سننه: ١٩٢/١ (٧٢٣)، وأحمد في مسنده: ١٥٧/٣١ (١٨٨٦٦).

المطلب الثاني:

ثواب من فطر صائما بمثل أجرهِ

• قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، قَالَ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ**، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ فَطَّرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْئًا.

تخريج الحديث: أخرجه الإمام الترمذي(١).

تراجم الرواة:

١. هنّاد بن السَرِيّ بن مُصْعَب، التّميميّ، الدَّارِمِيّ، أَبُو السَّرِيّ الكُوفيُّ(٢).

سُئل أحمد بن حنبل: (عمن نكتب بالكوفة؟ قال: عليك بهناد)(٣)، وقال أبو حاتم: (صدوق)(٤)، وقال النسائي: (ثقة)(٥)، وذكره ابن حبان في الثقات(٦)، وقال الذهبي: (الحافظ الزاهد)(٧)، وقال ابن حجر: (ثقة)(٨).

٢. **عَبْدِ الرَّحْيم بن سُلَيْمان**(٩).

٣. عَبْدُ الْمَلِكِ بن مَيْسَرَةَ العرزومي، أَبُو عَبْد الله الكوفيُّ(١٠).

---

(١) جامع الترمذي: أبواب الصوم: باب ما جاء في فضل من فطر صائما: ١٦٣/٢ (٨٠٧).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ١١٩/٩ (٥٠١)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣١١/٣٠ (٦٦٠٣)، وتهذيب التهذيب: ٧٠/١١ (١٠٩).

(٣) ينظر: بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: ١٦٦/١.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٢٠/٩.

(٥) تهذيب التهذيب: ٧١/١١.

(٦) الثقات لابن حبان: ٢٤٦/٩.

(٧) الكاشف: ٣٣٩/٢.

(٨) تقريب التهذيب: ٥٧٤/١.

(٩) سبقت ترجمته.

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٦٦/٥ (١٧١٩)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٢٢/١٨ (٣٥٣٢)، وتهذيب التهذيب: ٣٩٦/٦ (٧٥١).

قال سفيان الثوري: (ميزان)، وقال شعبة بن الحجاج: (تركت حديثه)[١]، وقال ابن معين[٢]، والعجلي: (ثقة ثبت)[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الذهبي: (أحد الثقات المشهورين)[٥]، وقال ابن حجر: (صدوق له أوهام)[٦].

٤. عَطَاء بْنِ أَسْلَم الْقُرَشِيُّ الْفِهْرِيِّ، أَبُو مُحَمَّد الْمَكِّيّ[٧].

قال يحيى بن سعيد: (كان يأخذ عن كل ضرب)[٨]، وقال ابن معين: (كان معلم كتاب)[٩]، وقال علي بن المديني: (قد اختلط بآخرة)[١٠]. وقال أبو زرعة: (ثقة)[١١].

---

(١) تاريخ بغداد: ١٣٢/١٢.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٦٨/٥.

(٣) الثقات للعجلي: ١٠٣/٢.

(٤) الثقات لابن حبان: ٩٧/٧.

(٥) ميزان الاعتدال: ٦٥٦/٢.

(٦) تقريب التهذيب: ٣٦٣/١.

(٧) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٣٠/٦ (١٨٣٩)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٦٩/٢٠ (٣٩٣٣)، وتهذيب التهذيب: ١٩٩/٧ (٣٨٥).

(٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٨٣/٢٠.

(٩) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ٧٣/٣.

(١٠) قال العلائي رحمه الله تعالى: (فيمن حصل له اختلاط في آخر عمره من الرواة وله ثلاثة أقسام ومن تلك الأقسام، حيث قال: أذا كان محتجًا به، ثمَّ اختلط، أو عمَّر في آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدَّث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك). المختلطين للحافظ العلائي: ٣.

(١١) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٣٣١/٦، وتهذيب التهذيب: ٢٠٢/٧.

قال العجلي: (ثقة)[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وقال الذهبي: (ثبت حجة، إماماً كبير الشأن)[٣]، قال ابن حجر: (ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال)[٤].

٥. زَيْد بن خَالِد الْجُهَنِيّ، أَبُو عَبْد الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيّ[٥].

• **دراسة طرق الحديث**: أختلف في سماع عطاء من الصحابي زيد بن خالد الجهنيﷺ، فرواه: عبد الرحيم بن سليمان، عن عبد الملك بن أبى سليمان، عن عطاء عن زيد بن خالد الجهني.

تابعه[٦]: يعلى بن عبيد[٧]، يحيى بن سعيد[٨]، خالد بن الحارث[٩]، زائدة بن قدامة[١٠]، أربعتهم عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن زيد بن خالد الجهني.

---

(١) الثقات؛ للعجلي: ١٣٥/٢.

(٢) الثقات لابن حبان: ١٩٨/٥.

(٣) ميزان الاعتدال: ٧٠/٣.

(٤) تقريب التهذيب: ٣٩١/١.

(٥) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٥٤٩/٢ (٨٤٥)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة: ٣٥٥/٢ (١٨٣٢)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٦٣/١٠ (٢١٠٤).

(٦) أخرجه الدارمي في سننه: ١٠٦٢/٢ (١٧٤٤).

(٧) أخرجه الدارمي في سننه: ١٠٦٢/٢ (١٧٤٤).

(٨) أخرجه أحمد في المسند: ١٠/٣٦ (٢١٦٧٦).

(٩) أخرجه النسائي في الكبرى: ٣٧٥/٣ (٣٣١٧).

(١٠) أخرجه البيهقي في الكبرى: ٤٠٤/٤ (٨١٣٧).

والحديث صححه جمع من الأئمة كالترمذي[١]، وابن خزيمة[٢]، وابن حبان[٣].

- **دراسة متابعات عبد الرحيم لروايته عن عبد الملك بن أبي سليمان:**

من خلال تتبعي لمتابعات عبد الرحيم بن سليمان عن عبدالملك، تبين متابعة يعلى بن عبيد؛ فيعلى، قد ضعفه ابن معين في حديثه عن سفيان الثوري؛ ووثقه في غيره، أي بمعنى أن روايته صحيحة عن عبد الملك[٤]، وكذلك صحح روايته ابن حنبل ووثقه، وأثنى عليه أبو حاتم الرازي حين قال عنه كان أثبت أولاد أبيه في الحديث، وهو صدوق[٥]، وذكره ابن حبان في ثقاته[٦].

والثاني: يحيى بن سعيد القطان، ومن منا لا يعرف ابن القطان فهو إمامٌ في الحديث، وعالمٌ بعلم الرجال والذي وثقه العلماء أشد التوثيق حتى ابن معين أقسم بالله العظيم أنه ثقة[٧].

وأما **الثالث:** خالد بن الحارث: وخالد وثقه جملة من فحول العلماء كابن معين، وابن حنبل، وأبي حاتم[٨]، والنسائي[٩].

---

(١) جامع الترمذي: أبواب الصوم: باب ما جاء في فضل من فطر صائما: ١٦٣/٢ (٨٠٧).

(٢) صحيح ابن خزيمة: كتاب الصيام: باب إعطاء مفطر الصائم مثل أجر الصائم من غير أن ينتقص الصائم من أجره شيئا: ٢٧٧/٣ (٢٠٦٤).

(٣) صحيح ابن حبان: كتاب الصوم: باب فضل الصوم: ٢١٦/٨ (٣٤٢٩).

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدارمي: ٦٣/١.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٣٠٤/٩.

(٦) ينظر: الثقات؛ لابن حبان: ٦٥٣/٧.

(٧) تاريخ ابن معين؛ برواية ابن محرز: ١١١/١.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٣٢٥/٣.

(٩) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٥/٨.

والرابع: زائدة ابن قدامة، وثقه العجلي[١]. ووثقه أبو حاتم[٢]، والنسائي[٣]، وقال ابن حبان: (كان من الحفاظ المتقنين وكان لا يعد السماع حتى يسمعه ثلاث مرات وكان لا يحدث أحدا حتى يشهد عنده عدل)[٤]، وروايته صححها الترمذي[٥]، وابن حبان[٦]، ومحمد بن إبراهيم المُناوي[٧].

- **متابعات عبد الملك بن أبي سليمان لروايته عن عطاء:** تابعه: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[٨]، وابن جريج[٩]، ومعقل بن عبيد الله، ويعقوب بن عطاء[١٠]، أربعتهم، عن عطاء، عن زيد بن خالد الجهني[١١].

دراسة متابعات عبد الملك بن سليمان لروايته عن عطاء: من خلال النظر إلى متابعات عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء وأقوال العلماء فيهم فنبدأ:

---

(١) ينظر: الثقات؛ للعجلي: ٣٦٧/١.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٣٢٥/٣.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٥/٨.

(٤) ينظر: الثقات؛ لابن حبان: ٣٧٣/٩.

(٥) جامع الترمذي: ١٦٣/٢ (٨٠٧).

(٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه: ٢١٦/٨ (٣٤٢٩).

(٧) ينظر: كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح: ١٦٨/٢.

(٨) أخرجه الترمذي في الجامع: ٢٢١/٣ (١٦٢٩)، وابن خزيمة في صحيحه: ٢٧٧/٣ (٢٠٦٤)، والبيهقي في الكبرى: ٤٠٤/٤ (٨١٣٩).

(٩) أخرجه البيهقي في الكبرى: ٤٠٤/٤ (٨١٤١).

(١٠) أخرجه الطبراني في الأوسط: ٣٥١/٧ (٧٧٠٠).

(١١) أخرجه البيهقي في الكبرى: ٤٠٤/٤ (٨١٣٨).

أولاً: بابن أبي ليلى: فابن أبي ليلى أعلّ حديثه ابن حنبل بالاضطراب، وأضاف إلى ذلك أنه كثير الخطأ عن عطاء[١]، وقال عنه أبو حاتم: (محله الصدق كان سيئ الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه لا يتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به)[٢]، وهذا الحديث صححه ابن خزيمة، والترمذي، والبغوي[٣].

والثاني: عبد الملك بن جريج، وقد عنعن في هذه الرواية ولم يصرح بالتحديث أو السماع.

والثالث: معقل بن عبيد الله: فمعقل ضَعفه ابن معين في موضع، ووثقه في موضع آخر[٤]، وقال عنه ابن حنبل: (صالح الحديث، ومرة: ثقة)[٥]، وقال ابن حبان: (كان يخطئ لم يفحش خطؤه فيستحق الترك)[٦]، قال ابن عدي: (هو حسن الحديث ولم أجد في أحاديثه حديثا منكرا فأذكره إلا حسب ما وجدت في حديث غيره ممن يصدق في غلط حديث أو حديثين)[٧]، فمعقل منهم من ضَعفه ومنهم من وثقه، إلا أن ابن حبان عندما ذكره في ثقاته، ذكر أنه يخطئ إلا أن خطأه قليل ولعل هذه الرواية من أخطائه القليلة.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال: ٤١١/١، والكامل في ضعفاء الرجال: ٣٩٠/٧.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٣٢٣/٧.

(٣) ينظر: مصابيح السنة؛ للبغوي: ٧٥/٢.

(٤) ينظر: الضعفاء؛ للعقيلي: ٧٥/٦.

(٥) ينظر: العلل ومعرفة الرجال: ٣١٠/٢، ٤٨٤.

(٦) ينظر: الثقات؛ لابن حبان: ٤٩١/٧.

(٧) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال: ٢١٢/٨.

والرابع يعقوب بن عطاء: ضعفه ابن معين[١]، واحمد بن حنبل[٢]، وأبو زرعة[٣]، والنسائي[٤]، وقال ابن عدي: (وله أحاديث صالحة، وهو ممن يكتب حديثه وعنده غرائب وخاصة إذا روى عنه أبو إسماعيل المؤدب، وزمعة بن صالح)[٥]، ومن غرائبه هذه، والتي رواها أبو أسماعيل المؤدب عنه، قال الطبراني: لم يرو هذه الرواية عن يعقوب بن عطاء إلا أبو إسماعيل المؤدب[٦].

بيان الإعلال بعد السماع: الحديث فيه خطأ بعدم سماع لعطاء من الصحابي زيد بن خالد الجهنيﷺ، فمن خلال تتبعي لمتابعات عبد الرحيم بن سليمان، وعبد الملك بن أبي سليمان، لم نجد من العلماء من تكلم على أن الخطأ في هذه الرواية جاء من قبل عبد الرحيم، لكثرة المتابعات الصحيحة وثناء العلماء عليهم، وأما عبد الملك بن أبي سليمان ومتابعاته، على الرغم من كون عبد الملك ثقة صحيح الحديث، إلا أنه يخطئ ويرفع بعض الأحاديث عن عطاء، وهذا ما قاله ابن حنبل عندما سأله أبي داود[٧].

وأما متابعاته فالمتابعة الأولى من ابن أبي ليلى، فهو كثير الخطأ عن عطاء[٨].

وأما الثانية من عبد الملك بن جريج، فابن جريج ثقة إلا أنه مدلس، وقد عنعن في هذه الرواية ولم يصرح بالتحديث أو السماع.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢١١/٩.

(٢) ينظر: العلل ومعرفة الرجال: ٣٩٧/١.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢١١/٩.

(٤) عمل اليوم والليلة: ٢٠٢/١ (١٤١).

(٥) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٦٣/٨.

(٦) أخرجه الطبراني في الأوسط: ٣٥١/٧ (٧٧٠٠).

(٧) تاريخ بغداد للخطيب: ١٣٢/١٢.

(٨) العلل ومعرفة الرجال: ٤١١/١، والكامل في ضعفاء الرجال: ٣٩٠/٧.

وأما الثالثة من معقل بن عبيد الله: فمعقل ضعفه ابن معين في موضع، ووثقه في موضع آخر[١]، وقال عنه ابن حنبل: (صالح الحديث، ومرة: ثقة)[٢]، وقال ابن حبان: (كان يخطئ لم يفحش خطؤه فيستحق الترك)[٣].

قال ابن عدي: (هو حسن الحديث ولم أجد في أحاديثه حديثا منكرا فأذكره إلا حسب ما وجدت في حديث غيره ممن يصدق في غلط حديث أو حديثين)[٤]، فمعقل منهم من ضعفه ومنهم من وثقه إلا أن ابن حبان عندما ذكره في ثقاته ذكر أنه يخطأ إلا أن خطأه قليل ولعل هذه الرواية من أخطائه القليلة.

والرابعة: يعقوب بن عطاء: فيعقوب عرف أن له غراب والتي ذكرها العلماء وخاصة إذا روى عن أبي أسماعيل المؤدب وهذه من غرائبه.

- **الخلاصة**: الحديث منقطع لعدم سماع عطاء بن أبي رباح، من الصحابي زيد بن خالد الجهني ﷺ، فأخذنا من أقوال العلماء على أن الحديث فيه خطئ، والخطأ في هذا الحديث برفعه ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي رفعها عبد الملك بن أبي سليمان "رحمه الله تعالى"، عن عطاء، لأن متابعاته جلها ضعيفة، بل أن متابعة ابن أبي ليلى له ضعيفة جدًا، لأنه سيء الحفظ وكثير الخطأ عن عطاء. والصواب هو ما جاء موقوفًا وليس مرفوعًا، والتي وجدناها عند النسائي في الكبرى، والتي ذكر الاختلاف عن عطاء وذكر الصواب بعدها إذ قال: أخبرنا أحمد بن سليمان قال: حدثنا يزيد قال: أخبرنا حسين، عن عطاء، عن عائشة، قالت (..... وذكر الحديث)[٥]، وبين

---

(١) الضعفاء للعقيلي: ٧٥/٦.

(٢) العلل ومعرفة الرجال: ٣١٠/٢، ٤٨٤.

(٣) الثقات لابن حبان: ٤٩١/٧.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢١٢/٨.

(٥) السنن الكبرى للنسائي: كتاب الصيام: ٣٧٥/٣ (٣٣١٨).

أن عطاء يروي عن عائشة رضي الله عنها، وليس عن زيد بن خالد ﷺ، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث:

عيوب الأضحية وما يصح منها

- قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ، عَنْ **عَبْدِ الرَّحِيمِ وَهُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ**، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ النُّعْمَانِ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ، وَالْأُذُنَ، وَأَنْ لَا نُضَحِّيَ بِمُقَابَلَةٍ، وَلَا مُدَابَرَةٍ، وَلَا بَتْرَاءَ، وَلَا خَرْقَاءَ»

- **تخريج الحديث**: أخرجه النسائي(١).

- **تراجم الرواة**:

١. مُحَمَّد بن آدم بن سُلَيْمان الْجُهَنِيّ، المصِّيصيّ(٢).

قال أبو حاتم: (صدوق)(٣)، وقال النسائي: (صدوق لا بأس به، مرة: ثقة)(٤)، وذكره ابن حبان في الثقات(٥)، وقال الذهبي: (ثقة)(٦)، وقال ابن حجر: (صدوق)(٧).

٢. **عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الرازي**(٨).

---

(١) سنن النسائي: كتاب الأضاحي: ٢١٦/٧ (٤٣٧٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٠٩/٧ (١١٥٦)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٩١/٢٤ (٥٠٥١)، وتهذيب التهذيب: ٣٤/٩ (٤١).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٠٩/٧.

(٤) مشيخة النسائي: ٥٠/١، وتهذيب الكمال: ٣٩١/٢٤.

(٥) الثقات؛ لابن حبان: ٩٤/٩.

(٦) الكاشف: ١٥٦/٢.

(٧) تقريب التهذيب: ٤٦٧/١.

(٨) سبقت ترجمته.

٣. زَكَرِيَّا بْن خَالِد بْن مَيْمُون الْكُوفِيّ، الهمداني الوادعي، أبو يحيى الكوفي[١].

قال يحيى بن سعيد القطان: (ليس به بأس)[٢]، وقال الدارمي قلت لابن معين: (زكريا أحب إليك أو بن أبي ليلى فقال زكريا أحب إلي في كل شيء من ابن أبي ليلى ضعيف)[٣]، وقال أحمد بن حنبل: (ثقة حلو الحديث شيخ ثقة)[٤]، وقال العجلي: (ثقة من أصحاب الشعبي إلا أن سماعه من أبي إسحاق السبيعي بأخرة بعدما كبر أبو إسحاق وروايته ورواية زهير بن معاوية وإسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق قريب من السواء ويقال إن شريكا أقدم سماعا من أبي إسحاق من هؤلاء)[٥].

وقال أبو زرعة: (صويلح يدلس كثيرا عن الشعبي)[٦]، وقال أبو حاتم: (لين الحديث، كان يدلس، وإسرائيل أحب إلي منه)[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

وقال الذهبي: (ثقة يدلس عن شيخه الشعبي)[٩]، وقال ابن حجر: (ثقة وكان يدلس وسماعه من أبي إسحاق بآخرة)[١٠].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٥٩٣/٣٧ (٢٦٨٤)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٥٩/٩ (١٩٩٢)، وتهذيب التهذيب: ٣٣٥/٣ (٦٢٣).

(٢) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٥٩٣/٣٧

(٣) تاريخ ابن معين؛ برواية الدارمي: ٥٧/١.

(٤) العلل لأحمد بن حنبل: ٣٣٨/٢.

(٥) الثقات؛ للعجلي: ٣٧٠/١.

(٦) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٥٩٣/٣٧.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) الثقات؛ لابن حبان: ٣٣٤/٦.

(٩) الكاشف للذهبي: ٤٠٥/١.

(١٠) تقريب التهذيب: ٢١٦/١.

٤. عَمْرُو بْن عَبْدِ اللهِ، أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ الْكُوفِيُّ[١].

قال ابن معين: (ثقة)[٢]، وقال أحمد بن حنبل: (ثقة ولكن هؤلاء الذين حملوا عنه بآخرة)[٣]، وقال العجلي[٤]، وأبو حاتم[٥]، والنسائي: (ثقة)[٦]، وقال ابن حبان: (كان مدلسًا)[٧].

وقال الذهبي: (من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم إلا أنه شاخ ونسى ولم يختلط)[٨]، وقال ابن حجر: (ثقة مكثر عابد، اختلط بآخرة)[٩].

٥. شُرَيْح بْن النُّعْمَان الصائدي الكوفي[١٠].

قال أبو أسحاق السبيعي: (رجل صدوق)[١١]، وقال محمد بن سعد: (قليل الحديث)[١٢]، وقال أبو حاتم: (هو شبيه بالمجهول، ولا يحتج بحديثه)[١٣]، وذكره ابن

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٥٩٣/٣٧، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١١٠/٢٢.

(٢) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٥٩٣/٣٧.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٤٣/٦.

(٤) الثقات للعجلي: ١٧٩/٢.

(٥) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٢٤٣/٦.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١١٠/٢٢.

(٧) الثقات لابن حبان: ١٧٧/٥.

(٨) ميزان الاعتدال: ٢٧٠/٣.

(٩) تقريب التهذيب: ٤٢٣/١.

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٣٣/٤ (١٤٦٠)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٥٠/١٢ (٢٧٢٨)، وتهذيب التهذيب: ٣٣٠/٤ (٥٧٧).

(١١) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٣٣٤/٤.

(١٢) الطبقات الكبرى: ٢٤٥/٦.

(١٣) الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٣٣٤/٤.

حبان في الثقات[١]، وذكره ابن شاهين في الثقات[٢]، وقال الذهبي: (وثق)[٣]، وقال ابن حجر: (صدوق)[٤].

٦. عليّ بْن عَبْد مناف بْن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْن هَاشِم الْهَاشِمِيِّ، أَبُو الْحَسَن الْقُرَشِيّ أمير المؤمنين ابن عم رسول اللهِ ﷺ[٥].

الألفاظ الغريبة:

البَتْرَاءَ: هي التي قطع ذنبها[٦].

الخَرْقَاءَ: وهي التي في أذنها ثقب مستدير. والخرق: الشق[٧].

دراسة طرق الحديث:

رواه: **عبد الرحيم وهو ابن سليمان،** عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن شريح ابن النعمان، عن علي رضي الله عنه.

---

(١) الثقات لابن حبان: ٣٥٣/٤.

(٢) تاريخ أسماء الثقات: ١١١/١.

(٣) الكاشف: ٤٨٤/١.

(٤) تقريب التهذيب:٢٦٥/١.

(٥) المصدر نفسه: ٤٠٢/١.

(٦) ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي: ٥٣/١.

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٧٠/١.

ورواه: إسرائيل[١]، وشريك بن عبد الله[٢]، وزهير بن معاوية[٣]، أبو بكر بن عياش[٤]، وزياد بن خيثمة[٥]، خمستهم، عن أبي إسحاق، عن شريح بن النعمان، عن علي رضي الله عنه.

بيان الإعلال بعدم السماع: من خلال دراستي لحال الرواة وأقوال العلماء فيهم وجدت أن زكريا شيخ عبد الرحيم بن سليمان، ثقة ومن أصحاب الصحيحين، إلا أن سماعه من أبي أسحاق كان في آخر عمره أي بعد الاختلاط[٦].

والحديث صححه الترمذي[٧]، والحاكم[٨]، والعيني[٩]، وأعله الدار قطني: لعدم سماع أبي أسحاق من شريح، وقال البخاري: لم يثبت رفعه[١٠]، وقد توبع زكريا من شريك بن عبد الله، وزهير بن معاوية، وإسرائيل بن يونس، وأبو بكر بن عياش.

فالمتابعة الأولى من شريك، فشريك قال عنه ابن معين، وابن حنبل: سمع شريك من أبي إسحاق قديما، وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير وإسرائيل، وزكريا، فسماعه من أبي إسحاق قديماً وأثبت[١١]. وقال ابن حبان في ثقاتهِ: كان شريك في آخر

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه: ١٢٤٢/٢ (١٩٩٥).

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه: ١٣٨/٣ (١٤٩٨).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده: ٤١٩/٢ (١٢٧٥)، والنسائي في سننه الصغرى: ٢١٦/٧ (٤٣٧٣).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده: ٤٥/٢ (٢٠٩).

(٥) أخرجه النسائي في الصغرى: ٢١٧/٧ (٤٣٧٥).

(٦) الثقات للعجلي: ٣٧٠/١.

(٧) جامع الترمذي: أبواب الأضاحي: باب ما يكره من الأضاحي: ١٣٨/٣ (١٤٩٨).

(٨) المستدرك على الصحيحين: كتاب الأضاحي: ٢٥٩/٤ (٧٥٣٢).

(٩) ينظر: نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار: ٤٩٨/١٢.

(١٠) التاريخ الكبير للبخاري: ٢٢٩/٤.

(١١) تاريخ ابن معين برواية الدارمي: ٥٩/١، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٣٦٥/٤.

أمره يخطئ فيما يروي تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة[١]، فهذه من المتابعات الصحيحة لأنها جاءت من طريق يزيد بن هارون.

وأما الثانية زهير بن معاوية، ثقة، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بعد اختلاطه هكذا قال أبو زرعة[٢].

والثالثة من إسرائيل، قال: عيسى بن يونس قال لي إسرائيل: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن[٣]. قال أبو حاتم: ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي إسحاق[٤]. وقال أبو عيسى: هو ثبت في أبي إسحاق[٥]، وقال ابن حجر إن سماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه، لأنه جَدِهِ، وكان خصيصًا به[٦].

الرابعة: من أبي بكر بن عياش، قال عنه ابن عدي: أبو بكر من المختصين بالرواية عن أبي إسحاق، وصحح حديثه إذا روى عنه ثقة، أما إذا روى عن ضعيف فحديثه منكراً، فهذه الرواية جاءت من علم من أعلام الحديث وهو ابن حنبل فحديثه صحيح[٧].

---

(١) الثقات؛ لابن حبان: ٤٤٤/٦

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٥٨٨/٣.

(٣) المصدر نفسه: ٣٣٠/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٣٣٠/٢.

(٥) العلل الكبير للترمذي: ٢٧/١.

(٦) فتح الباري شرح صحيح البخاري: ٣٥١/١.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٦/٥.

الخلاصة: من خلال دراستي لطرق الحديث تبين أنَّ زكريا، وزهير قد سمعا من أبي إسحاق بعد الاختلاط، وأنَّ سماع شريك، وإسرائيل من أبي إسحاق قبل الاختلاط، فرواية عبد الرحيم عن شيخه زكريا صحيحه إلى أبي إسحاق ولم يحصل الخطأ بإسقاط الواسطة التي بين أبي إسحاق وشريح، لأنه توبع متابعات جلها صحيحة، لاسيما من إسرائيل وهو أثبت الناس بالرواية عند جده، وشريك الذي سمع منه قديماً، وكذلك أبو بكر بن عياش، ومع أن كثرة المتابعات لم يتبين لنا الواسطة بين أبي إسحاق وشريح إلا ما وجدت عند الحاكم من طريق قيس بن الربيع، (قال: ثنا أبو إسحاق، عن شريح، عن علي رضي الله عنه فذكر بنحوه، قال قيس: قلت لأبي إسحاق: سمعته من شريح؟ قال: حدثني ابن أشوع، عنه)[١]. فهذا الطريق بين لنا الواسطة التي بينهما أي: بين أبي إسحاق وشريح. والصواب هو ما جاء موقوفاً من طريق سفيان الثوري عن سعيد بن أشوع عن شريح بن النعمان الصائدي عن علي والذي أشار إليه البخاري[٢]، ورجحه الدار قطني[٣].

المطلب الرابع:

الكراهية في أكل المصبورة

• قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ**، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَفْرِيقِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمُجَثَّمَةِ، وَهِيَ الَّتِي تُصْبَرُ بِالنَّبْلِ.

• **تخريج الحديث**: رواه الإمام الترمذي[٤].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك: ٢٤٩/٤.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير؛ للبخاري: ٢٢٩/٤.

(٣) ينظر: العلل؛ للدار قطني:٢٣٩/٣.

(٤) جامع الترمذي: أبواب الأطعمة: باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة: ١٢٣/٣ (١٤٧٣).

تراجم الرواة:

١. مُحَمَّد بن الْعَلَاء بْن كريب الْهَمدَانِي، أَبُو كريب الكوفي[١].

قال أبو حاتم: (صدوق)[٢]، وقال النسائي: (ثقة)[٣]. وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الذهبي: (الحافظ)[٥]، وقال ابن حجر: (ثقة حافظ)[٦].

٢. **عَبْدُ الرَّحِيمِ بْن سُلَيْمَانَ الكناني**[٧].

٣. عَبْد اللهِ بْن عَليّ الأزرق، أَبُو أَيُّوب الإفْرِيقِي الكوفي[٨].

قال ابن معين: (ليس به بأس)[٩]، وقال أبو زرعة: (لين، ليس بالمتين في حديثه إنكار)[١٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[١١]، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ)[١٢].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٥٢/٨ (٢٣٩)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٤٣/٢٦ (٥٥٢٩)، وتهذيب التهذيب: ٣٨٥/٩ (٦٣٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ٥٢/٨.

(٣) ينظر: مشيخة النسائي: ٥٢/١.

(٤) الثقات لابن حبان: ١٠٥/٩.

(٥) الكاشف: ٢٠٨/٢.

(٦) تقريب التهذيب: ٥٠٠/١.

(٧) سبقت ترجمته.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١١٥/٥ (٥٢٦)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٢٤/١٥ (٣٤٣٧)، وتهذيب التهذيب: ٣٢٥/٥ (٥٦١).

(٩) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ٤٦٧/٤.

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١١٦/٥.

(١١) الثقات لابن حبان: ٢١/٧.

(١٢) تقريب التهذيب: ٣١٤/١.

٤. صفوان بن سليم المدني، أبو الحارث، القرشي، الزهري، الفقيه[١].

قال ابن حنبل[٢]، والعجلي[٣]، وأبو حاتم:(ثقة)[٤]، قال المفضل بن غسان: (كان يقول بالقدر)[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]، وقال الذهبي: (ثقة حجة)[٧]. وقال ابن حجر: (ثقة مفت عابد رمي بالقدر)[٨].

٥. سَعِيد بن المُسَيَّب بن حزن القرشي، المخزومي، أَبُو مُحَمَّد المدني[٩].

قال سليمان بن موسى: (كان أفقه التابعين)[١٠]، وقال يحيى بن معين: (مراسيله، أحسن من مراسيل الحسن)[١١].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤٢٣/٤ (١٨٥٨)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٨٤/١٣ (٢٨٨٢)، وتهذيب التهذيب: ٤٢٥/٤.

(٢) ينظر: العلل ومعرفة الرجال: ٤٩٤/٢.

(٣) الثقات؛ للعجلي: ٤٦٧/١.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٤٢٤/٤.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٨٧/١٣.

(٦) الثقات لابن حبان: ٤٦٨/٦.

(٧) الكاشف: ٥٠٣/١.

(٨) تقريب التهذيب: ٢٧٦/١. القدرية:(اسم يطلق على من نفى القدر، وأول من تبنوا هذا المعتزلة وضموه إلى بدعهم الأخرى، وهم على ثلاث طوائف: القدرية النفاة، والقدرية المجبرة، والقدرية المشركين، فكل الطوائف الثلاث خاضوا في القدر= =خوضا منحرفا، وبعضهم أغلظ من بعض، وكلهم عن الصراط ناكبون). ينظر: الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار: ٦٨/١، والدرة البهية شرح القصيدة التائية في حل المشكلة القدرية: ١٧/١.

(٩) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٥٩/٤ (٢٦٢)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٦٦/١١ (٢٣٥٨)، وتهذيب التهذيب: ٨٤/٤ (١٤٥).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٦١/٤.

(١١) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ٢٠٦/٣.

وقال أحمد بن حنبل: (ثقة)[١]، وقال العجلي[٢]، وأبو زرعة: (ثقة)[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الذهبي: (ثقة حجة فقيه رفيع الذكر رأس في العلم والعمل)[٥]، وقال ابن حجر: (أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل)[٦].

٦. عويمر بن عامر بن مالك الخزرجي، أبو الدرداء الأنصاري رضي الله عنه[٧].

الألفاظ الغريبة:

المُجَثَّمة: الحيوان الذي يُنْصب ليكون هدفًا للنبال والسهام حتى الموت[٨].

- **دراسة طرق الحديث:** الاختلاف في سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء ﷺ، فرواه: عبد الرحيم بن سليمان، عن أبي أيوب الأفريقي، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن أبي الدرداء. ولم يتابع.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٦١/٤

(٢) الثقات للعجلي: ٤٠٥/١.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٦١/٤.

(٤) الثقات لابن حبان: ٢٧٣/٤.

(٥) الكاشف: ٤٤٤/١.

(٦) تقريب التهذيب: ٢٤١/١. المراسيل: (هو ما رواه التابعي عن النبي ﷺ قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً، سواء كان تابعي صغيراً، أو كبيراً كسعيد بن المسيب)، ينظر: معرفة علوم الحديث؛ للحاكم: ٢٥/١.

(٧) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٦٤٦/٤ (٢٩٤٠)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة: و٩٤/٦ (٥٨٦٥)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٦٩/٢٢ (٤٥٥٨).

(٨) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٣٩/١.

قال أبو حاتم: حيث قال: (حديث سعيد عن أبي الدرداء لا يستوي)[١]، وقال الدارقطني: (ولا يثبت سماع سعيد من أبي الدرداء)[٢]، وقال الترمذي: (حديث غريب)[٣].

• **بيان الإعلال بعدم السماع:** فقبل الكلام عن عدم سماع سعيد من أبي الدرداء ﷺ ننظر إلى الإسناد كاملاً فنبدأ بعبد الرحيم ومتابعته، لم أجد من تابع عبد الرحيم بن سليمان على روايته متابعة تامة.

وأما أبو أيوب الأفريقي، فالأفريقي أختلف فيه العلماء فوثقه ابن معين وابن حبان، إلا أبا زرعة فلين حديثه، وزاد على ذلك حيث قال: في حديثه إنكار[٤]، فهذه الرواية تفرد بها أبو أيوب الأفريقي عن صفوان، هكذا قال: الدارقطني في علله[٥]، ولم أعثر سوى متابعة قاصرة، من طريق سفيان ابن عيينه، عن سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن يزيد السعدي قال: سألت ابن المسيب عن أكل الضبع؟ فقال: إن أكلها لا يصلح، فقال شيخ عنده: إن شئت حدثتك ما سمعت من أبي الدرداء قال: (... وذكر الحديث) [٦].

وفي رواية الإمام أحمد، من طريق يحيى بن سعيد عن سفيان، حدثني سهيل بن أبي صالح، عن عبد الله بن يزيد، قال: سألت سعيد بن المسيب عن الضبع، فكرهها،

---

(١) العلل لابن أبي حاتم: ٤/٤٢٣.

(٢) العلل للدار قطني: ٦/٢٠٣.

(٣) جامع الترمذي: أبواب الأطعمة: باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة: ٣/١٢٣ (١٤٧٣).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٥/١١٦.

(٥) العلل للدار قطني: ٦/٢٠٣.

(٦) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه:٤/٥١٤ (٨٦٨٨).

فقلت له: إن قومك يأكلونه قال: لا يعلمون، فقال رجل، عنده: سمعت أبا الدرداء (... وذكر الحديث)[١].

- **الخلاصة:** الحديث فيه علتان:

العلة الأول: علة التفرد من قبل أبي أيوب الأفريقي عن صفوان كما نص عليه الدار قطني؛ وذلك أنَّه لم يتابع عليه متابعة يُعتدُّ بها، ويعد من جملة منكراته كما قال عنه أبو زرعة الرازي في حديثه إنكار[٢].

العلة الثانية: وهذه الأهم وعليها تتبعنا، وهي بعدم سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء ﷺ، فرواية عبد الرحيم بن سليمان رواية ضعيفة لأنها منقطعة بين سعيد وأبي الدرداء ﷺ، أما الراجحة ؛ فهي رواية سفيان بن عيينه.

ورجحت هذه الرواية على تلك لأسباب:

أولاً: وضحت لنا أن هناك واسطة بين سعيد وأبي الدرداء ﷺ، وإن كانت الواسطة التي بينهما مبهمة، بذكر "شيخ" في الرواية الأولى، و"رجل" في الثانية.

ثانياً: ترجيح الدار قطني لهذه الرواية[٣].

ثالثاً: ذكر سماع عبد الله بن يزيد السعدي، من سعيد بن المسيب، وسماع سهيل بن أبي صالح من عبد الله بن يزيد، قاله البخاري، وأبو حاتم[٤].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده: ٣٦/ ٣٧ (٢١٧٠٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم: ١١٦/٥.

(٣) العلل للدار قطني: ٢٠٣/٦.

(٤) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري: ٢٢٧/٥، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٠٠/٥.

الخاتمة

الحمد لله بنعمة تتم الصالحات والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين رضوان الله عنهم أجمعين.

وبعد أن تعرفنا على الحافظ عبد الرحيم بن سليمان "رحمه الله تعالى" ومروياته سأذكر أهم النتائج التي توصلت إليها وهي على النحو الآتي:

١. يعد الحافظ عبد الرحيم بن سليمان الكناني من الذين ارتحلوا من الشام لطلب العلم ونزل في الكوفة وتتلمذ على شيوخ الكوفة ومن نزل بالكوفة.
٢. كان رحمه الله تعالى من أصحاب المصنفات، ولكن للأسف لم نعثر عليها، لعلها من الكتب المفقودة التي حرمنا منها، كما حرمنا الكثير من مصنفات العلماء والتي فقدت كذلك .
٣. الرواية الأولى: إعلال حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه بعد السماع، والسبب أن عبد الجبار لم يدرك أباه، وسمع الرواية من أخيه علقمة، فما رواه عبد الجبار عن أبيه ففيه انقطاع، وما رواه عن أخيه علقمة عن أبيه فحديثه صحيح.
٤. الثانية: إعلال الحديث بعدم سماع عطاء والصحابي زيد بن خالد الجهني ﷺ. وهذا الإعلال جيء به لعدم سماع عطاء من زيد بن خالد ﷺ، وأختلف في رفعه، والصواب الموقوف عن عائشة ﷺ.
٥. الثالثة: إعلال الحديث بعدم سماع أبي إسحاق من شريح، ومع تتبعي لطرق الحديث وبيان الواسطة التي بينهما ابن أشوع، إلا أن البخاري، والدار قطني، رجحا الرواية الموقوفة على المرفوعة من طريق سفيان الثوري.

٦. الرابعة: إعلال الحديث بعدم سماع سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء ﷺ، ومن خلال تتبعي لطرقه وجدت أن هناك واسطة بين سعيد وأبي الدرداء ﷺ، والواسطة مبهمة بذكر عن "رجل" أو "شيخ".

هذا، وما كان صواباً فمن الله وحده، ثمَّ بفضل المشرف وتسديده، وما كان فيه من خطأ أو سهوٍ أو نسيان، فبتقصيرٍ مني، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا وقائدنا وقرة عيوننا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

المصادر والمراجع

١. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبي عبد الله الهمذاني الجورقاني (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط٤، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٢. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، لأبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، دار زمزم، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٨م.

٣. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيرو، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤. أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٥. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبي عبد الله، علاء الدين (ت ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٦. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المِبْرَد الحنبلي (ت ٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٧. البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٩. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٠. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

١١. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
١٢. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
١٣. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٤. تخريج أحاديث الإحياء، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
١٥. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٦. تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٧. تقريب التهذيب، لأبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوري، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٨. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

١٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٠. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٢١. تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٢. معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٣. الجامع الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٤. الجرح والتعديل؛ لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ-١٩٥٢م.

٢٥. الجوهر النقي على سنن البيهقي، لعلاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبي الحسن، الشهير بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ)، دار الفكر.

٢٦. ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٢٧. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٢٨. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٩. سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٠. صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣١. صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٢. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٣. الضعفاء الكبير،، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٣٤. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٥. علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (ت ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٦. العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٣٧. العلل الواردة في الأحاديث النبوية.، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المجلدات ١-١١ تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، والمجلدات ١٢-١٥، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٢٧هـ.

٣٨. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق:

محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٩. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٤٠. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٢. شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، لمحمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بابن المَلَك (ت ٨٥٤هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٤٣. المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٤٤. المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٤٥. منهج المتقدمين في التدليس، لناصر بن حمد الفهد، تقديم فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبدالرحمن السعد.

٤٦. الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبي نصر البخاري الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.